المحور الثاني: السياسة الخارجية الروسية

د/ محزم عبد المالك

قسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي

يختصر شعار روسيا «نسر برأسين الكثير من المعاني الاستراتيجية، فالشعار الروسي الذي صمم على شكل طائر نسر برأسين، ينظر أحدهما إلى الشرق والآخر إلى الغرب، هو التجسيد البارع لحالة روسيا الفريدة؛ باعتبارها أمة شرقية وغربية في آن واحد، وهو شعار تعبر عنه أبيات من قصيدة نظمها الشاعر الروسي العظيم «بوشكين» فروسيا بكلمات بوشكين هي الشرق الأقرب للغرب، وهي الغرب الأقرب إلى الشرق. وذلك لغزها الغامض، وسواء ذهبنا نحو بلاغة «بوشكين» أو براعة تصميم شعارها القديم الحديث فإن الأمر لا ينطوي على معنى التمزق»، بل ينطوي على مميزات فريدة للأمة الروسية فهي تستطيع أن تميل نحو الشرق أو الغرب، دون مشاعر الغربة في الحالتين، وفي مقدمة ما يمكن أن تحصل عليه من مزايا، قدرتها على افتكاك دور «الموازن» في صراع القوى العظمى، إذا امتلك قادتها براعة الشاعر والفنان عند رسم سياسة روسيا لإدارة دفة.)

1- لمحة تاريخية:

التطور الروسي، مما يصعب اختيار حقبة ما لدراسة التاريخ الروسي، ومع ذلك فلا ضرر من الاختيار التعسفي لدراسة تاريخ روسيا الحديث ومحاولة معرفة المستقبل من خلال هذا السياق التاريخي. وتأسيسا على ذلك، فيمكن إن يقال أن تاريخ روسيا الحديث يبدء مع نهاية سيطرة المغول أواخر القرن الخامس عشر. إن السلسلة المتصلة للتاريخ الروسي تبدأ مع «إيفان الرهيب» فهو المؤسس الأول للطور الإمبراطوري الروسي، فهذا الطاغية الشديد القسوة هو أول قيصر روسي تم تنصيبه بشكل رسمي، بعد أن دحر أسلافه قوات المغول أواخر القرن الخامس عشر. ففي عام 1547م، تم تنصيبه باعتباره قيصرًا ليبدأ بالفعل تأسيس الدولة الروسية، فالرجل الذي تصوره الحكايات الشعبية باعتباره حاكما شرقيًا متوحشا، كان في الواقع قيصرا متفقاً مستنيرا، ومع أنه كان شديد القسوة تجاه معارضيه، إلا أن ذلك -في نظره -ضرورة لبناء إمبراطورية عصرية، فقد توسعت روسيا في عهده ووضع أسس دولة حديثة قطعت ملايين الرقاب في سبيل تشييدها، بما في ذلك رقبة ابنه المتهم بالتآمر، وهو ما دفع إلى الظن بجنونه.

- إن القفزة الأهم في تاريخ روسيا، تحققت في عهد أسرة «رومانوف» التي حكمت روسيا لمدة ثلاثة قرون، ففي عهد ميخائيل رومانوف الذي اعتلى العرش عام 1613م ازدهرت الإمبراطورية الروسية وازداد توسعها بضم بلدان آسيا الوسطى كازاخستان أوزبكستان، طاجيكستان وقرغيزيا ولولا قوة الإمبراطورية العثمانية وصلابة مقاومتها للإمبراطورية الناشئة، لوصلت إلى البحر الأبيض المتوسط في وقت مبكر.وفي عهد أعظم عاهل من عائلة «رومانوف» وهو بطرس الأكبر (1672-1725م) أصبحت روسيا أحد البلاطات الكبرى الأوروبية. لقد كان بطرس الأكبر» وريثاً واقعيا لعرش عائلة رومانوف، ارتقى إلى السلطة في خضم نزاعات عائلتية.[1] لقد كان بطرس الأكبر، مفصليا في تاريخ روسيا ، فهو البناء الأول للإمبراطورية الروسية، فقد انتقلت روسيا في عهده، إلى العصر الإمبراطوري بما استحدثه من إصلاحات شاملة وتوسع قاري. قد كانت إصلاحاته شاملة، وقد بدأها بتأسيس مدينة سانت بطرسبيرج) باعتبارها رمزا العصر الحداثة، ونقل العاصمة من موسكو إلى مدينته الجديدة، وهي خطوة تنطوي على مغزى عميق، فنقل العاصمة من موسكو

وهى رمز الشرق إلى مدينة سانت بطرسبيرج فى الغرب الروسي، ينطوى على معانى تحويل روسيا إلى أمة أوروبية غربية واستجابة لشوقه في تغريب روسيا. ولأن عظمة الأمم، تقاس بقوتها، فقد كان من أكبر إنجازاته تحديث الجيش وبناء الأسطول، فقد أعاد تنظيم الجيش على أسس جديدة فالجيش الذي كان يعتمد على المجندين الفلاحين تحت قيادة سادتهم الإقطاعيين، أصبح جيشا حديثا قويا تحت إمرة ضباط محترفين تكونهم الأكاديميات العسكرية، أما الأسطول، وهو غرامه الأول، فقد بنى على بحرية عملاقة الحماية تجارة روسيا ومصالحها وعلى الأخص بحر البلطيق.

- ومع وفاة بطرس الأكبر عام 175 م بدا ومن الإمبراطورية، فقد تراجعت معظم اصلاحاته وعادت الإمبراطورية إلى مرحلة التخلف، لكن يدا جديدة ظهرت لاستئناف بيوض الإمبراطورية، وهي يد امرأة عظيمة هذه المرة، فقد تولت كاترين العظيمة 11786-1729 عرش الإمبراطورية بعد وفاة زوجها بطرس الثالث (التي عرفت فيما بعد باسم كاترين العظيمة» ولدت في بروسيا)، وقد كان زواجها من بطرس الثالث، صفقة سياسية رابحة لتعزيز الروابط بين البلاطين الروسي والبروسي،
- فقد أصبحت هذه الأميرة امبراطورة على عرش روسيا لأطول فترة تولتها امرأة في تاريخ روسيا. وصف عصر كاترين بأنه العصر الذهبي للإمبراطورية الروسية، فقد بلغت امبراطورية ذروة ازدهارها في عهد هذه المستبدة العادلة المثقفة. في عهد كاترين العظيمة أصبحت الإمبراطورية الروسية ركنا من أركان توازن القوى الأوروبي وبلاطًا من بلاطاتها المهمة، وقد واصل أبناؤها وأحفادها تعزيز مكانة الإمبراطورية، تعرضت روسيا للغزو الفرنسي، لكن على أسوارها تحطمت أحلام نابليون بونابرت عام 1815م
- 1853 حرب القرم، ضد التحالف البريطاني الفرنسي المساند للإمبراطورية العثمانية ضد روسيا. انتهت الحرب بهزيمة روسيا وابرام اتفاقية باريس عام 1856.
- بعد حوالى نصف قرن من حرب القرم، تلقت روسيا ضربة مهيئة من اليابان القوة الصاعدة الجديدة، ففى عام 1904م، اندلعت الحرب الروسية اليابانية، وقد انتهت عام 1905م، بهزيمة روسيا وتخليها عن نفوذها وطموحاتها على جبهتها الأسيوية.
- أدت هزيمة روسيا المذلة إلى غليان المرجل الداخلي، فضلا عن تطورات فكرية وسياسية هزت بصورة عنيفة العرش الإمبراطوري، إذ صعدت فئات اجتماعية جديدة مسلحة هذه المرة بالأفكار الاشتراكية التي انبعثت من أوروبا وهبت رياح الثورة التي أطاحت بحكم القياصرة عام 1917م، مسدله الستار بشكل نهائي، على حكم عائلة رومانوف الذي استمر ثلاثة قرون بما فيها من تقلبات.
- مرحلة الحرب العالمية الأولى، ثم مرحلة الحرب العالمية الثانية، ثم مرحلة الحرب الباردة .... ارجع إلى تاريخ العلاقات الدولية.

كان واضحاً في أول عقود القرن الحادي والعشرين، أن السياسة الخارجية الروسية يحركها طموحان اثنان يعزز كل منهما الآخر؛ وهما: تأكيد مكانة روسيا؛ **بوصفها إحدى "القوى العظمى"** في الساحة العالمية، وضمان إدارة الشؤون العالمية من قوى عدة تقف على قدم المساواة فيما بينها. وعلى الرغم من تعهد روسيا - وهو الذي كثيراً ما يتكرر الإعلان عنه - بالتزام مسار البراجماتية السياسية، فإنه لم يحدث قط أن أقيم هذان الطموحان على أساس من تقويم عقلاني لمصالحها القومية، ولقدرتها على الارتقاء بها ودفعها إلى أمام والتصور الغالب اليوم هو أن روسيا، بفضل ما تتميز به من تاريخ فريد من نوعه، وأراضي واسعة، صار يحق لها تبوؤ مكانة "القوة العظمى"، وأن نظاماً عالمياً تتحكم فيه مجموعة من القوى الكبرى سيكون نظاماً طبيعياً وعادلاً أكثر مما هو عليه العالم الأحادي القطب.

2- عقيدة السياسة الخارجية ومرتكزاتها الجديدة:

أ- خصائص العقيدة السياسية الروسية:

لعل إحدى خصائص السياسة الخارجية الروسية المتميزة التي ربما حددت معالمها بشكل جلي خلال سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين:

- **المركزية الشديدة** التي تطغى على عملية تحديد الأولويات والضوابط التوجيهية العريضة، بل حتى شخصيتها"، وهي التي نشأت بصورة طبيعية من رحم نظام من النوع الذي أقامه الرئيس فلاديمير بوتين. وعلى الرغم مما يتمتع به سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، من مهنية وخبرة واسعتين، يظل دوره مقصوراً على تنفيذ أوامر يتم إعدادها من دائرة ضيقة من مساعدي بوتين المؤتمنين الذين لا يثقون كثيراً بالتوصيات والنصائح التي تقدمها وزارة الخارجية، ولا بالكوادر المستقلة من الخبراء والمتخصصين، وبرغم "ترقية" ديمتري ميدفيدف إلى منصب الرئاسة المحوري في الفترة 2008 - 2012]، فإن آلية صنع القرار الشديدة الصغر والمغلقة بشكل محكم، لم تتغير كثيراً مادام بوتين ما يزال يمسك بخيوط التحكم الأساسية، ويعتمد على شبكات شخصية أقامها في إطار منصبه رئيساً للوزراء، قبل أن يعود إلى منصب الرئاسة في أيار / مايو عام 2012[
- **البراغماتية**؛ منذ اللحظة الأولى التي بدأ بها "عهد" بوتين، أبدى عزمه على انتهاج مسار براجماتي غير أيديولوجي، يتخذ من الدولة محوراً مركزياً له؛ وهو المسار نفسه الذي تبعه خليفته ميدفيدف بجد وحرص واضحين
- ومع ذلك، فإن طبيعة السياسة الخارجية الروسية، باتت في واقع الحال أشبه **بمزيج من نزعات تجارية (مركنتيلية)**، ولاسيما ما ارتبط منها بالطاقة التي أسبغ عليها مفهوم "أمن الطاقة")، **وطموح يتعاظم تدريجياً لاستعادة "العظمة" لروسيا**، وهو الذي غالباً ما يوصف مجازاً بـ «**النهوض من حالة الركوع**. وكانت صورة "القوة الصاعدة" هذه، قد رسمت استناداً إلى معدلات النمو الاقتصادي القوي الذي بدأ عام 1999. (بعد تخلف روسيا عن تسديد الديون السيادية في أوت عام 1998) -واستمر حتى منتصف عام 2008، حتى إن الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد بمقدار الضعفين تقريباً، ومن ثم، فقد جاء تهاوي معدلات النمو هذه بهذه الحدة، بعد أن كان يؤمل لها رسمياً أن تمتد حتى عام 2020 ليفرغ نزعة إعادة تقويم الذات المبالغ فيها هذه من محتواها، على الرغم من أنه ما من جماعة أخرى أكثر واقعية قد ظهرت حتى اللحظة. بالتوازي وعملية تضخيم السلطة الشخصية تنامت أيضاً مشاعر الاستياء حيال امتناع الغرب عن الإقرار بحقوق روسيا الخاصة ومصالحها المميزة" . ولقد غلفت مشاعر الاستياء هذه، بغطاء مفاهيمي اتخذ شكل الرفض المبدئي لعالم "أحادي القطب"، يمكن فيه دول الغرب المتضامنة فيما بينها - كما قيل - الترويج المصالحها وتعزيزها تحت غطاء "المثل والقيم". وعلى الرغم من حذف هذه الفرضية عن قصد، من وثيقة "مفهوم السياسة الخارجية " Forgien Policy Concept التي لا تشير أيضاً بشيء إلى موقع روسيا؛ بوصفها "قوة عظمى")، فإن ميدفيدف - ولم يكن قد مضى إلا شهر واحد على إقرار الوثيقة - يعود فيحدد **خمسة مبادئ السياسة روسيا الخارجية**؛ وهي التي يؤكد المبدأ الثاني فيها:

- أن العالم ينبغي أن يكون متعدد الأقطاب، فعالم القطب الواحد ليس مقبولاً، والسيطرة أمر لا يمكننا السماح به، مثلما لا يمكننا القبول بنظام عالمي تتخذ فيه دولة واحدة كل القرارات، حتى لو كانت دولة كبرى ومؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية إن عالماً من هذا النوع سيفتقر إلى الاستقرار، وتهدده الصراعات.
- لمسألة الأساسية في هذا الخصوص، هي طبيعة قوة الدولة، وإمكاناتها وكيفية توزيعها، وقدرتها على تعبئتها؛ وهنا، تبدو متناقضة تماماً المواقف السائدة في موسكو حيال هذه المسألة الحساسة؛ فالمدرسة البراجماتية التقليدية المستمدة من مفهوم "الواقعية السوفيتية"، وهي التي تؤكد أن القوة العسكرية تظل أداة لا غنى عنها من أدوات السياسة، وعاملاً حاسماً يحدد حصيلة

التنافس الدولي، ما برحت - أي المدرسة - تتمتع بتأثير قوي جداً. فقد كان بوتين قد أعلن صراحة في مناسبات عدة، تعهده ببناء القوة العسكرية الروسية، مؤكداً بشكل خاص، أولوية تطوير ترسانة قدرات الردع. الاستراتيجي، إلا أنه يحرص دوماً، في واقع الأمر، على توجيه الشطر الأكبر من النفقات الدفاعية لأغراض صيانة القدرات العسكرية، وتلبية احتياجات القوات العاملة، ولا يو برامج التحديث إلا اهتماماً ضئيلاً، ربما لإحساسه بالقلق حيال بناء قوات مسلحة مؤهلة لخوض عمليات قتالية، قد تصبح قادرة على تعزيز أجندتها السياسية والدفع بها إلى أمام. وعلى الرغم من توجه بوتين إلى تبني خطاب أمني متصلب، بعد "خطاب ميونيخ " الشهير، فإنه امتنع عن الحديث عن أي اختبارات لاستخدام القوة؛ ولذا فإن العامين الأخيرين من أعوام "عهده" - عندما تراجعت حدة العمليات القتالية في الشيشان، وسحبت القواعد العسكرية الروسية من جورجيا - كانا حقيقة الفترة الأكثر استقراراً وسلاماً في تاريخ روسيا في حقبة ما بعد العصر السوفيتي، بيد أن هذا التوجه انهار في شهر آب / أغسطس عام 2008؛ جراء اندلاع الحرب الروسية - الجورجية، التي لحلاوة القرة تعمل وقت ا أ م - - الأمم اع"، مالك عدة دقا.

ب-مرتكزات روسيا الجديدة:

حرصت الوثيقة على إبراز عدد من السمات والمرتكزات واعتبارها معبرة عن الاتحاد الروسي، وهي المرتكزات والسمات التي تساعد على فهم الأبعاد المختلفة لشخصية الاتحاد الروسي في المجال الدولي التي تسعى موسكو إلى ترويجها وتثبيتها، وتنطلق منها في تبرير طموحات المكانة الدولية ورسم ملامح سياستها الخارجية، ومنها على سبيل المثال:

- **المنظور التاريخي:** أشارت الوثيقة إلى البعد التاريخي للاتحاد الروسي كعامل محدد لمكانته الدولية باعتباره خليفة الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن التذكير بالمساهمات الروسية في انتصار قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ودورها في تشكيل النظام الدولي المعاصر. وتستهدف السياسة الخارجية الروسية وفق الوثيقة الجديدة الحفاظ على ما تصفه بـ "الحقيقة التاريخية" في الخارج وذاكرة دور روسيا في تاريخ العالم، وتنطلق منه كمرتكز لدورها الحالي والمنشود وطموحاتها الدولية في أن تكون على الأقل أحد أقطاب نظام دولي جديد متعدد القطبية.
- المرتكز **الثقافي والحضاري:** أعادت الحرب الأوكرانية الجدل حول البعد الحضاري والثقافي في العلاقات الدولية. وإن كانت الدول الغربية حرصت على ربطه بشكل أكبر بجانب أيديولجي يرتبط بالقيم الثقافية والسياسية الليبرالية الغربية، فإن موسكو تعمل على ربطها بشكل أكبر بالتراث الثقافي ودور الإرث الحضاري في تحديد المكانة الدولية، وهو أمر يرتبط أيضاً بالصعود الدولي لمكانة الصين. وفضلاً عن مسألة التراث الثقافي الروسي، تعمل موسكو على إبراز نقاط قوتها كحضارة وثقافة أوروبية وآسيوية، بما يعطيها ميزة نسبية تمكنها من رعاية الحوار والتعايش بين الثقافات الأوروبية والآسيوية، وبين مختلف الشعوب والجماعات العرقية والدينية واللغوية في أوراسيا. ولا تطرح روسيا نفسها في الوثيقة فقط كدولة إنما كحضارة في محاولة للربط بين روسيا والدول والشعوب الأخرى المجاورة باعتبارها تنتمي إلى المجتمع الثقافي والحضاري لروسيا. كما تطرح موسكو البعد الحضاري والثقافي ارتباطاً بمحاولة حشد القوى الدولية المنتمية لثقافات محافظة أو غير غربية ضد محاولات فرض "مواقف أيديولوجية نيوليبرالية مدمرة" تتناقض مع القيم الروحية والأخلاقية التقليدية، خاصة مع تصاعد الحديث عن أهمية عامل الخصوصية الثقافية في بعض القضايا الصاعدة على أجندة النقاش الدولي، حيث تؤكد روسيا على أهمية احترام وحماية القيم الروحية والدينية والأخلاقية العالمية والتقليدية، بما في ذلك المعايير الأخلاقية المشتركة بين جميع ديانات العالم، والتصدي لما تصفه بأنه محاولات فرض "وجهات نظر إنسانية زائفة أو غيرها من الآراء الأيديولوجية الليبرالية الجديدة" والتي تؤدي وفقاً للمنظور الروسي إلى فقدان البشرية للقيم الروحية والأخلاقية التقليدية، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز الحوار البناء والشراكات والتلاقح بين الثقافات والأديان والحضارات المختلفة، وهو ما يشير إلى حرص موسكو على إبراز تقديرها للأبعاد الثقافية

والحضارية والدينية. كما تشير الوثيقة فيما يتعلق بتطوير الروابط مع الروس الذين يعيشون في الخارج إلى دعمهم في ممارسة حقوقهم والحفاظ على الهوية الثقافية الروسية بالكامل. كما تعتبر موسكو أن تعزيز القيم الأخلاقية والروحية الروسية التقليدية والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للشعب الروسي من صميم مصالحها الوطنية. وتستهدف كذلك ترسيخ مكانة اللغة الروسية في العالم، وتعزيز مكانتها كلغة للتواصل الدولي وإحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية الأخرى، مع العمل على تعزيز تعلمها واستخدامها في الخارج، وخاصة في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

- **الانخراط المؤسسي:** ترى الوثيقة أن أحد محددات مكانة روسيا في العالم يرتبط بوضعها وانخراطها في المنظمات الحكومية الدولية وعلى رأسها وضعها كعضو دائم في مجلس الأمن. ووضعت موسكو ضمن أولويات سياستها الخارجية استعادة دور الأمم المتحدة كآلية تنسيق مركزية في التوفيق بين مصالح الدول الأعضاء، وتعزيز قدرات ودور مجموعة البريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والتجمع الروسي الهندي الصيني، والآليات والمنظمات الدولية الأخرى. ودعم التكامل الإقليمي ودون الإقليمي داخل المؤسسات متعددة الأطراف "الصديقة" ومنصات الحوار والجمعيات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط. كما توجه الاستراتيجية بإطلاق وتعزيز قدرة الاتحادات الإقليمية متعددة الأطراف وهياكل التكامل بمشاركة روسيا.
- **سلمية وعقلانية السياسة الخارجية:** في حين تواجه روسيا اتهامات بالمسئولية عن اندلاع الحرب الأوكرانية وتداعياتها الضخمة إقليمياً وعالمياً، وأن السياسة الروسية عدوانية ولا يمكن التنبؤ بها بشكل يعمّق المخاطر المحتملة للسلوك الروسي، تأتي الوثيقة في نفس مسار الخطاب السياسي الروسي الذي ينفي تلك الاتهامات ويلقي بالمسئولية على الدول الغربية وحلف الناتو والولايات المتحدة، حيث تؤكد الوثيقة على أن السياسة الخارجية الروسية سلمية ومنفتحة ويمكن التنبؤ بها ومتسقة وعملية، وأنها تستند إلى احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي، والرغبة في التعاون الدولي المنصف من أجل حل المشاكل وتعزيز المصالح المشتركة. فضلاً عن الإشارة إلى وعي السياسة الخارجية الروسية بمسئوليتها الخاصة عن صون السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، وهي إشارة ترتبط برؤية روسيا لدورها العالمي والإقليمي، وترتبط كذلك بمبررات العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.
- **الأمن المعلوماتي والسيبراني والدعائي:**
- في ظل حرب المعلومات بين روسيا والغرب، تدرك روسيا أهمية الأمن المعلوماتي ودور وسائل الإعلام في التأثير على المواطنين داخل روسيا وعلى مواطني الدول الأخرى في الخارج فيما يتعلق برؤيتهم لموسكو. ولذلك يعتبر المفهوم الجديد أن تطوير فضاء آمن للمعلومات، وحماية المجتمع الروسي من التأثير الإعلامي والنفسي المدمر من المصالح الوطنية التي ينبغي أن تدور في فلكها السياسة الخارجية. والعمل على تأكيد نظرة موضوعية لروسيا في الخارج وتعزيز مكانتها في فضاء المعلومات الدولي. وقد دعت الوثيقة إلى ضمان تشغيل وتطوير الإنترنت بشكل آمن ومستقر على أساس المشاركة العادلة للدول في إدارة شبكة الإنترنت ومنع السيطرة الأجنبية على قطاعاتها الوطنية، ومواجهة سياسة الدول غير الصديقة لتسليح الفضاء السيبراني العالمي واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات للتدخل في الشئون الداخلية للدول لأغراض عسكرية. ودعت إلى مناهضة انتشار الفكر الإرهابي والمتطرف على الإنترنت، مشيرة بشكل صريح إلى أفكار النازية الجديدة والقومية الراديكالية. مع العمل كذلك على إتاحة معلومات صحيحة لغير الروس في الخارج عن السياسات الخارجية والداخلية للاتحاد الروسي وتاريخه وإنجازاته لتحسين صورة موسكو مقابل الروايات الغربية الأخرى.

3- التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الروسية:

حدد المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية توجهات تلك السياسة تجاه أقاليم العالم المختلفة على النحو التالي:

- الخارج القريب:

يولي الاتحاد الروسي أهمية كبرى لدول الجوار والجمهوريات السوفيتية السابقة، في ظل الروابط التاريخية والسياسية والثقافية المشتركة، وهي الدول التي تطلق عليها روسيا دول "الخارج القريب". وتعكس التوجهات الروسية تجاه تلك المنطقة القلق من "التحريض على الثورات الملونة" والتدخل الخارجي الغربي في شئون تلك الدول وعلاقاتها بروسيا، والقناعة بدور تاريخي روسي مستمر في حماية الأمن الإقليمي لتلك المنطقة، ومواجهة محاولات نشر بنية تحتية عسكرية للدول غير الصديقة لروسيا في محيطها الإقليمي، مع تطوير أشكال إضافية متعددة للتفاعل بين روسيا ودول منطقة آسيا الوسطى، والسعي نحو تعميق التكامل وإقامة فضاء اقتصادي وسياسي متكامل في أوراسيا على المدى الطويل. وتضع موسكو نصب أعينها في محيطها الإقليمي السعي نحو انضمام جمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية إلى الاتحاد الروسي أو تحقيق درجة أعمق من الاندماج، مع التأكيد على أن حل جميع القضايا المتعلقة بمنطقة بحر قزوين يقع ضمن الاختصاص الحصري لدول بحر قزوين الخمس. وقد دعمت الاستراتيجية اعتماد إجراءات سياسية ودبلوماسية لمنع التهديدات الناشئة من الأقاليم والدول المجاورة لأمن روسيا، وإنشاء وتحسين آليات ضمان الأمن الإقليمي وتسوية الأزمات في المناطق ذات الأهمية لمصالح روسيا، كمدخل لتعزيز الأمن الإقليمي ومنع الحروب المحلية والإقليمية، وعلى رأسها منطقة "الخارج القريب."

-القطبان الشمالي والجنوبي :

في ظل تصاعد التنافس الدولي على القطب الشمالي، تحدد الاستراتيجية ملامح السياسة الخارجية الروسية تجاه تلك المنطقة، والتي ستعمل على التعاون مع الدول الصديقة غير القطبية الشمالية المهتمة بالمنطقة، ومواجهة سياسات الدول غير الصديقة التي تتهمها موسكو بأنها تهدف إلى عسكرة المنطقة والحد من قدرة روسيا على ممارسة حقوقها السيادية في المنطقة القطبية الشمالية التابعة لها، مع ضمان عدم تغيير النظام القانوني الدولي للمياه البحرية التابعة لها، وإيجاد حل سلمي للقضايا الدولية المتعلقة بالقطب الشمالي. فضلاً عن تعزيز طريق بحر الشمال كممر للنقل بين أوروبا وآسيا. وفي القطب الجنوبي تشير الوثيقة إلى الاهتمام بالحفاظ على قارة أنتاركتيكا كمنطقة منزوعة السلاح يسودها السلام والاستقرار والحفاظ على الاستدامة البيئية، مع توسيع وجودها في المنطقة.

-آسيا والمحيط الهادئ:

مقابل الاهتمام الأمريكي المتزايد بتلك المنطقة، تستهدف السياسة الخارجية الروسية زيادة التعاون الاقتصادي والأمني والإنساني وغيره مع دول المنطقة والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإنشاء هيكل شامل ومنفتح ومتعدد الأطراف وعادل للأمن والتعاون، ومواجهة محاولات تقويض النظام الإقليمي متعدد الأطراف للأمن والسياسات الهادفة إلى رسم خطوط الانقسام في المنطقة، في إشارة إلى السياسة والتحالفات الأمريكية في المنطقة.

- المنطقة الأوروبية:

حرصت الوثيقة على استخدام وصف المنطقة الأوروبية وليس القارة الأوروبية في ظل انحيازها إلى مفهوم قارة "أوراسيا". ويرى الكرملين أن معظم الدول الأوروبية تنتهج سياسة عدوانية تجاه روسيا تهدف إلى تهديد الأمن والسيادة والاستقرار القيم الروحية والأخلاقية التقليدية لروسيا، فيما تبرر روسيا سلوكها تجاه تلك الدول بأنه سلوك دفاعي لوقف الأعمال غير الودية والتدخل في الشئون الداخلية الروسية، مع التأكيد على سعيها نحو الانتقال إلى سياسة حسن الجوار والتعاون متبادل المنفعة. وتدعو الوثيقة إلى تشكيل نموذج جديد للتعايش والسلام الدائم في الجزء الأوروبي من أوراسيا. فيما ترى موسكو أن العامل الرئيسي المعرقل للعلاقات الروسية الأوروبية هو المسار الأمريكي الذي تحاول موسكو تأليب الدول الأوروبية ضده عبر اتهامه بأنه يستهدف تعميق الانقسامات في المنطقة الأوروبية لإضعاف القدرة التنافسية لاقتصادات روسيا والدول الأوروبية وتقييد سيادتهم لضمان الهيمنة الأمريكية على العالم، مقابل دعوة روسيا تلك الدول للاستقلال عن السياسة الأمريكية والتوجه نحو التعاون المتبادل مع روسيا كمسار بديل يحقق أمن ورفاهية المنطقة الأوروبية، ويساعد الدول الأوروبية على أخذ مكانها المناسب في الشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى والنظام الدولي متعدد الأقطاب.

- أوراسيا:

تسعى موسكو إلى تعميق الروابط بشكل شامل وتعزيز التنسيق مع مراكز القوة والتنمية العالمية التي تتشارك معها رؤيتها المستقبلية للنظام الدولي، مع التركيز بشكل خاص على زيادة تعزيز الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي مع الصين، وتقديم المساعدة المتبادلة، وتعزيز التنسيق على الساحة الدولية، في ظل الموقف الصيني الإيجابي تجاه موسكو في أزمة الحرب الأوكرانية، وموقفهما المتشابه من الهيمنة الأمريكية والسعي نحو عالم متعدد الأقطاب، وسعي الدولتان لتطوير شراكة استراتيجية وصداقة بلا حدود بينهما في مختلف المجالات. كما تعمل موسكو على بناء شراكة استراتيجية مميزة مع الهند لتعزيز وتوسيع التعاون في جميع المجالات، والتركيز بشكل خاص على زيادة حجم التجارة الثنائية وتعزيز الاستثمار والتكنولوجيا، وضمان مقاومتها للتحالفات المعادية. ورغم أن موسكو تختلف مع نيودلهي فيما يتعلق بمفهوم منطقة "الإندو-باسيفك" وخاصة الحوار الأمني الرباعي "كواد" ودور الهند في الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الصين في المنطقة، إلا إنها قدّرت امتناع نيودلهي عن الإدانة العلنية الشديدة لها بخصوص حربها في أوكرانيا وعدم التصويت على أية قرارات حاسمة ضد روسيا بالأمم المتحدة. وتبدي روسيا حرصها على الشراكة الموجودة مع الهند وتسعى لتعميقها باعتبارها مركز ثقل مهماً في أوراسيا والعالم. وقد عززت روسيا بالفعل من إمدادات الطاقة للهند التي أصبحت أحد المشترين الرئيسيين للطاقة الروسية].5[

ويتجلى في تلك المنطقة التوجه الروسي نحو تعزيز دور المؤسسات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون، مع السعي نحو إنشاء تكامل واسع للشراكة الأوروبية الآسيوية من خلال الجمع بين إمكانات جميع الدول والمنظمات والإطارات الإقليمية الأوروبية والآسيوية، مع إيلاء اهتمام بالتعاون الاقتصادي وممرات النقل في القارة، حيث تستهدف تحديث وزيادة قدرة خط بايكال-أمور للسكك الحديدية، وإطلاق ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، وإنشاء مناطق تنمية وممرات اقتصادية في أوراسيا، بما في ذلك الممر الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا. كما تستغل موسكو الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان لتطرح سعيها لتسوية شاملة في أفغانستان والمساعدة في إعادة بناء الدولة وإدماجها في إطارات التعاون الإقليمي الأوراسي.

- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

تعرض الوثيقة الجديدة تقديم روسيا الدعم للدول الواقعة تحت ضغوط الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة والساعية لتحقيق الاستقلال عن واشنطن من خلال تعزيز وتوسيع التعاون الأمني والعسكري والتقني مع تلك الدول. وتسعى السياسة الخارجية الروسية إلى تعزيز الصداقة والتفاهم والشراكة ذات المنفعة المتبادلة مع البرازيل وكوبا ونيكاراجوا وفنزويلا، وهو ما يمكن تفسيره برضا الكرملين عن

مواقف تلك الدول تجاه روسيا وعمليتها العسكرية ورفض الانضمام إلى العقوبات المفروضة عليها. ولذلك تربط موسكو تطوير علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية الأخرى بدرجة الاستقلال والإيجابية في سياساتهم تجاه روسيا.

- أفريقيا:

تعد القارة الأفريقية أحد أبرز مناطق العالم التي تلوح فيها فرص للانتشار الاستراتيجي الروسي مقابل الدول الغربية، وهو ما تستغله روسيا بشكل واضح عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. وتلتقي روسيا مع بعض دول القارة فيما يتعلق بالسعي نحو عالم متعدد المراكز أكثر إنصافاً والقضاء على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي العالمي الذي يتزايد بسبب السياسات الاستعمارية الجديدة لبعض الدول المتقدمة تجاه أفريقيا، حيث ترى تلك الدول في موسكو وبكين أطرافاً دولية قادرة على المساعدة في ذلك بأطروحات مناهضة للهيمنة الأمريكية. وفي هذا الإطار، تعتزم روسيا تقديم مساعدات للدول الأفريقية في قطاعات الغذاء والطاقة والأمن والدفاع، مع زيادة التجارة والاستثمار. فضلاً عن تطوير الروابط في المجال الإنساني، والتعاون العلمي، والدعم الطبي، وتدريب الكوادر البشرية. مع مراعاة أهمية حماية القيم الدينية والروحية والأخلاقية والثقافية التقليدية في القارة. وتسعى روسيا إلى أن تلعب دوراً في حل النزاعات المسلحة في أفريقيا. كما تراود الرغبات الأفريقية في مواجهة التدخلات الخارجية بالدعوة إلى دور ريادي للدول الأفريقية في هذه الجهود على أساس مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ومن المفترض أن يمثل منتدى الشراكة الروسية الأفريقية أحد منصات الدور الروسي في القارة.

- الدول الإسلامية:

اتساقاً مع اتخاذ المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية من البعد الثقافي والحضاري والروحي مرتكزاً رئيسياً في تفاعلات موسكو مع العالم ورؤيتها، فإن الاستراتيجية الجديدة رغم تحديد اتجاهات إقليمية للسياسة الخارجية الروسية، تعاملت مع الدول الإسلامية ككتلة واحدة على أساس ثقافي وحضاري، ولم تكتفي بالبعد الجغرافي لأقاليم وقارات العالم المختلفة الذي يضم ضمنياً الدول الإسلامية، ووصفتها بـ "العالم الإسلامي" و"دول الحضارة الإسلامية الصديقة"، حيث تسعى موسكو إلى استغلال رغبة تلك الدول في ترسيخ نفسها كمركز مستقل للتنمية العالمية في عالم متعدد المراكز . وستسعى روسيا إلى تعزيز التعاون الشامل متبادل المنفعة مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع طمأنة تلك الدول بالتأكيد على احترام أنظمتها الاجتماعية والسياسية والقيم الروحية والأخلاقية التقليدية.

وقد أشارت الوثيقة تحديداً بمزيد من الاهتمام إلى تطوير التعاون الواسع النطاق والموثوق مع إيران، وتقديم الدعم الشامل لسوريا، وتعميق الشراكات ذات المنفعة المتبادلة مع مصر والسعودية وتركيا. فضلاً عن تنفيذ مفهوم الأمن الجماعي الروسي لمنطقة الخليج العربي، وتسوية الخلافات وتطبيع العلاقات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك بين هذه الدول وجيرانها، في إشارة إلى إيران وإسرائيل، والسعي نحو حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية، فضلاً عن دعم إعادة علاقات بعض الدول العربية مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد. بالإضافة إلى المساعدة في حل النزاعات المسلحة في الدول الإسلامية، والعمل على حماية القيم الدينية والروحية والأخلاقية التقليدية، ومكافحة الإسلاموفوبيا. وكذلك لم تغفل الوثيقة الإشارة إلى دعم الإمكانات الاقتصادية لتلك الدول ضمن جهود إقامة الشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى.

4- صناعة القرار في سياسة روسيا الخارجية -حالة أوكرانيا:

شهدت علاقات أوكرانيا مع روسيا في مرحلة ما بعد الاستقلال بداية صعبة. وتعد عملية التفاوض التي أدت إلى مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية الموقعة في عام 1994 مثالاً على ذلك. وكما أشار الرئيس بوتين خلال زيارته لأوكرانيا في 23 أبريل 2004، حيث تبادل الطرفان شهادات التصديق على المعاهدة حول الحدود بين أوكرانيا وروسيا بأنها -ستزيل الخلافات القائمة وستخلق الظروف الملائمة

لتطوير العلاقات الروسية الأوكرانية في المجالين الاقتصادي والإنساني. عبر الحدود الزمنية لهذا البحث، أصبحت التطلعات الأوكرانية للتوافق مع الهياكل الاقتصادية والسياسية والعسكرية الغربية واضحة بشكل متزايد، في حين كانت المشاريع التكاملية الإقليمية الخاصة بروسيا تستبعد من طرف الأوكرانيين. هذا التباين في التطلعات لا يمكن إلا أن يؤثر على العلاقات بين البلدين، مما يحدد سياق القرارات المتخذة في روسيا فيما يتعلق بالعلاقات مع أوكرانيا. يجب النظر إلى أهداف وغايات روسيا التي ظلت تتألف من أوكرانيا كجزء من سياقات أخرى ذات صلة، مثل تموضع روسيا في العالم، وطموحاتها في العلاقات مع رابطة الدول المستقلة، والسياسات تجاه مواطنيها في الخارج باعتبارها قيودًا جيوسياسية من بين أمور أخرى. السياقات ذات الصلة. كحد أقصى، يُنظر إلى أوكرانيا على أنها جزء من الهياكل السياسية والاقتصادية التي تقودها روسيا، مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مما يعني إبعادها عن الاتحاد الأوروبي؛ من الناحية العسكرية والسياسية لإبقاء أسطول البحر الأسود الروسي في أوكرانيا، وأوكرانيا خارج حلف شمال الأطلسي (وهما فكرتان متنافيتان). وكحد أدنى، سيكون بمثابة حاجز بين الهياكل الاقتصادية والسياسية والعسكرية الغربية، كما أكد بوتين في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 (الكرملين، 2015).